رصد مراكز الدراسات والمواقع التحليلية للنخب العالمية البارزة

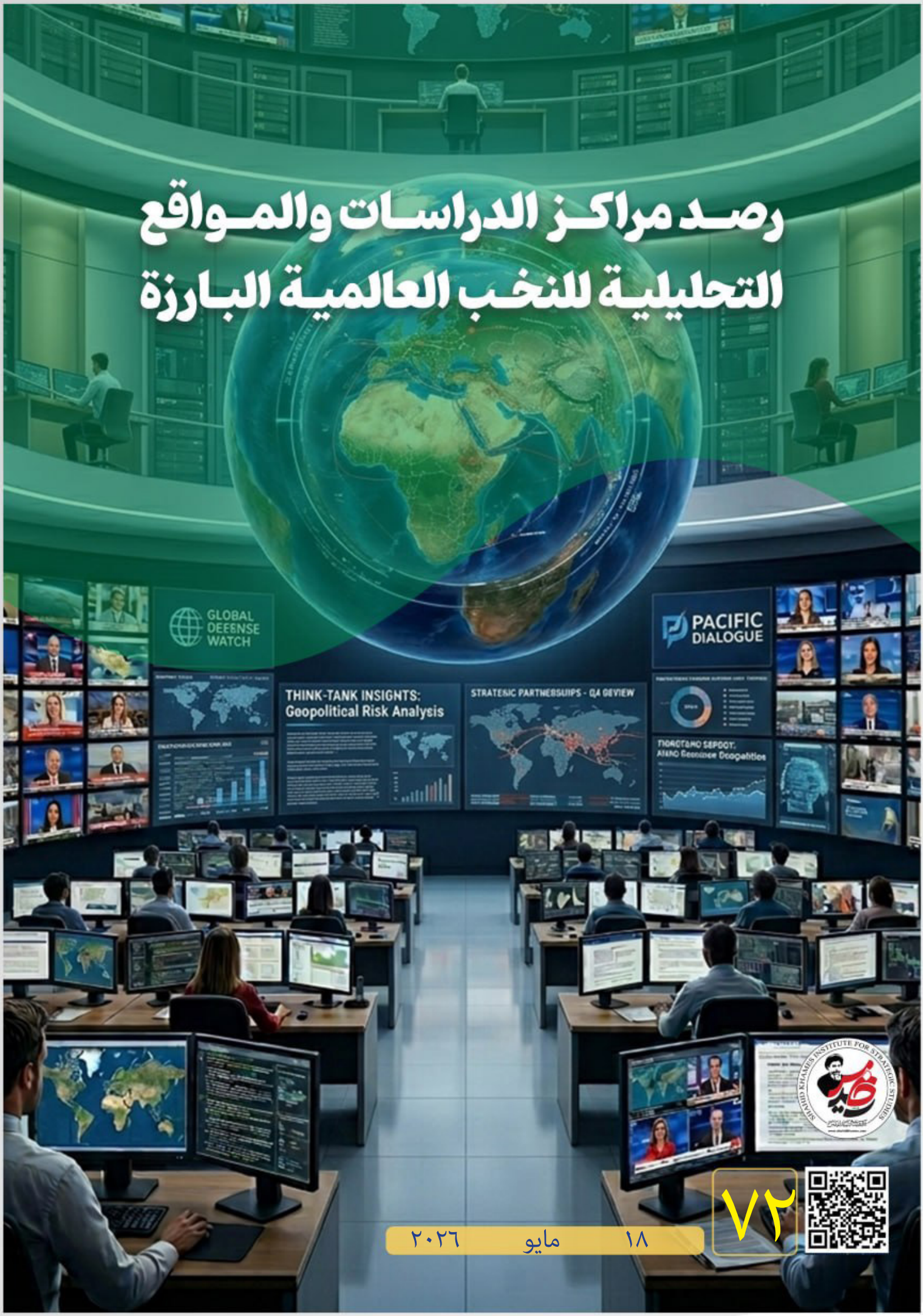

٧٢
١٨ مايو ٢٠٢٦

العنوان

الملخص التنفيذي	٣
١. نظام جديد للخليج: على المنطقة أن تبني أمنها بنفسها لا أن تشتريه / Foreign Affairs	٤
٢. هجوم بطائرة مسيّرة يتسبب بحريق قرب محطة الإمارات النووية / WSJ	٥
٣. قمة بكين إشارة إلى إعادة ضبط العلاقات الأمريكية ـ الصينية / Caixin Global	٦
٤. أكثر من مجرد وسيط: دور مصر في إنهاء الحرب مع إيران / INSS	٧
٥. بالنسبة للبنانيين، الطائرات الإسرائيلية فوق رؤوسهم ـ لا دبلوماسية واشنطن ـ هي التي تصنع الواقع / Haaretz	٨
٦. دخول قانون الإعدام بحق الفلسطينيين المدانين بـ«الإرهاب القاتل» في الضفة الغربية حيّز التنفيذ / Times of Israel	٩
٧. دليل الفوضى السياسية في بريطانيا: كيف سينعكس ذلك على إسرائيل؟ / Ynetnews	١٠
٨. مبادرة خليجية ودولية لتقييم تأثير الحرب على القطاع الخاص / الشرق الأوسط	١١
٩. تراجع الأسهم الآسيوية وارتفاع النفط مع استمرار الجمود بين أمريكا وإيران / الشرق الأوسط	١٢
١٠. ترامب يحذر إيران: «الوقت ينفد» قبل بدء هجمات أمريكية أشد / Axios	١٣
١١. التداعيات غير المقصودة لاستراتيجية إيران غير المتماثلة وحرب الذكاء الاصطناعي الأمريكية / Carnegie Endowment	١٤
١٢. «التوازن الاستراتيجي» تحت الضغط: مصر والحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية ضد إيران / Crisis Group	١٥
١٣. لماذا يعيد مزيد من حلفاء واشنطن النظر في علاقاتهم مع الصين؟ / CFR	١٧
١٤. النزوح طويل الأمد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا / Baker Institute	١٩
ملخص وتحليل الخبير	٢٠

الملخص التنفيذي

إنّ التطورات التي شهدتها الأسابيع الأخيرة في علاقات الولايات المتحدة والصين والشرق الأوسط ليست مجرد سلسلة من الأزمات المنفصلة، بل تمثل مؤشرات على بروز مرحلة جديدة من إعادة ترتيب النظام الدولي؛ مرحلة يأخذ فيها المفهوم الكلاسيكي لـ«النظام العالمي المتمحور حول الولايات المتحدة» في التراجع تدريجياً لصالح بيئة سيّالة، متعددة الطبقات، وقائمة على التنافس المباشر بين القوى. فما يجري اليوم من بكين إلى بغداد، ومن مضيق هرمز إلى تايوان، ومن جنوب لبنان إلى الصحراء الغربية في العراق، يعكس في جوهره مساراً واحداً: انتقال العالم من حقبة الهيمنة المستقرة إلى عصر الفوضى المُدارة. وفي السردية الغالبة لدى مراكز التفكير الأميركية والغربية، لم تعد إدارة ترامب مجرد فاعل غير قابل للتنبؤ، بل تحولت إلى عامل مسرّع لتآكل النظام السابق. فقد أدّى تقليص الالتزامات التقليدية لواشنطن، والاستخدام الأداتي للتحالفات، وتحول السياسة الخارجية إلى منطق الصفقات، وتآكل مصداقية الردع الأميركي، إلى نتيجتين متناقضتين ظاهرياً لكنهما متكاملتان عملياً: فمن جهة، بات حلفاء الولايات المتحدة يشككون في مدى الاعتماد على واشنطن، ومن جهة أخرى، وجدت قوى منافسة مثل الصين وروسيا، بل وحتى فاعلون إقليميون، مساحة أوسع لتوسيع نفوذها. وفي هذا السياق، تُعدّ الصين أبرز فاعل يسعى إلى استثمار هذا الفراغ؛ غير أنّ السرديات الغربية الجديدة بشأن بكين لم تعد تركز حصراً على «الصعود الاقتصادي للصين»، بل باتت تقوم على فرضية مفادها أن الصين دخلت مرحلة جديدة من تطوير القوة، حيث سيدفعها السعي إلى حماية سلاسل الإمداد، وممرات الطاقة، والبنى التحتية الرقمية، ومسارات التجارة العالمية، نحو شكل من أشكال التدخلية الأمنية. وبعبارة أخرى، فإن الدولة التي روّجت لعقود مبدأ «عدم التدخل» بوصفه ركناً هوياتياً في سياستها الخارجية، تعيد اليوم تعريف دورها العالمي. وفي الوقت ذاته، لم تعد أزمات الشرق الأوسط تُقرأ بوصفها مجرد نزاعات محلية. فلبنان والعراق وإيران، وحتى حرب غزة، باتت في نظر الدوائر الاستراتيجية الغربية ساحات لاختبار النظام الجديد. ففي لبنان، تُتهم واشنطن بأنها بدلاً من أداء دور الوسيط، وضعت حكومة بيروت ضمن إطار مُهين يهدف إلى احتواء حزب الله؛ وهي عملية قد تؤدي إلى مزيد من تآكل السيادة اللبنانية وإعادة إنتاج الانقسامات الداخلية. وفي العراق أيضاً، قدّم الكشف عن وجود قاعدة إسرائيلية سرية في الصحراء الغربية صورة نادرة للفجوة بين «السيادة القانونية» و«الواقع الجيوسياسي»، حيث تبدو الدولة العراقية عملياً غير قادرة على منع القوى الخارجية من استخدام أراضيها. وعلى مستوى أوسع، تؤكد كثير من التحليلات الغربية الجديدة أن العالم يتجه نحو نوع من «مناطق النفوذ غير الرسمية»؛ وهي مناطق لا تتشكل عبر الاحتلال العسكري الكلاسيكي، بل من خلال التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الرقمية، والتجارة، والطاقة، والاعتماد الاقتصادي. وفي مثل هذه البيئة، لن يكون التنافس المستقبلي محصوراً في الأرض، بل سيدور حول السيطرة على البيانات، وسلاسل الإمداد، وأشباه الموصلات، وممرات الطاقة، والقدرة على تشكيل الرأي العام. ويسعى هذا التقرير، من خلال الجمع بين السرديات المطروحة في مراكز التفكير ووسائل الإعلام النخبوية الغربية، إلى تقديم صورة متكاملة لهذه التحولات؛ صورة تُظهر كيف أنّ تلاقي أزمة الولايات المتحدة، وصعود الصين، والاضطراب الجيوسياسي في الشرق الأوسط، يساهم في تشكيل معمار جديد للقوة العالمية؛ معمار يعاد فيه تعريف المفاهيم التقليدية للسيادة والردع وحتى التحالفات الاستراتيجية.

Foreign Affairs

نظام جديد للخليج: على المنطقة أن تبني أمنها بنفسها لا أن تشتريه

وضعت الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية ضد إيران دول الخليج أمام معادلة متناقضة؛ فالقوات الأمريكية التي كان يُفترض أن تشكل مظلة أمنية لحماية هذه الدول أصبحت، في نظر كثير من المراقبين، أحد الأسباب الرئيسية التي دفعت إيران إلى استهداف الفنادق والمنشآت النفطية والبنى التحتية الحيوية في الخليج. وعلى الرغم من تعرض جزء من القدرات العسكرية الإيرانية للاستنزاف، فإن طهران ما تزال قادرة على تهديد دول الخليج واستهداف مضيق هرمز، ما يعني أن قادة المنطقة لم يعودوا قادرين على انتظار "نتيجة مريحة" تفرضها واشنطن، بل باتوا مطالبين بصياغة نظام أمني إقليمي خاص بهم. وتنطلق هذه الرؤية من قناعة بأن نموذج الأمن الخليجي القائم منذ قرن تقريباً على "شراء الحماية" من القوى الخارجية لم يعد صالحاً للاستمرار. ووفق هذا التصور، فإن الحل يكمن في اتفاق شامل بين الممالك الخليجية وإيران، يقوم على انسحاب تدريجي للقوات الأمريكية من قواعد المنطقة مقابل حزمة واسعة من التنازلات الإيرانية، تشمل فرض قيود على البرنامجين النووي والصاروخي، والحد من السلوك الإقليمي التصعيدي، ووقف دعم الجماعات المسلحة الحليفة، والانخراط في مسار تطبيع دبلوماسي تدريجي مقابل تخفيف العقوبات الدولية. ويُنظر إلى هذا الاتفاق باعتباره بداية "لحظة وستفالية" خليجية، أي انتقال المنطقة من ساحة تنافس خارجي مفتوح إلى نظام إقليمي قائم على السيادة والتوازن المتبادل. ويستند هذا الطرح إلى تاريخ طويل من الشكوك الخليجية تجاه الحلفاء الخارجيين. فبريطانيا، بحسب هذا التصور، تخلت في عام ١٩٢٢ عن ثلثي أراضي الكويت، ثم تراجعت عن دعم حلفائها في اليمن خلال ستينيات القرن الماضي، وعندما انسحبت من الخليج عام ١٩٧١ بعد نحو مئة وخمسين عاماً من الوجود، لم تتخذ موقفاً حاسماً تجاه سيطرة إيران على الجزر الإماراتية الثلاث. أما الولايات المتحدة، فتُتهم بأنها لم تدافع بفاعلية عن حليفها الإيراني قبل الثورة عام ١٩٧٩، ولم تقدم دعماً حاسماً لشركائها في البحرين ومصر خلال أحداث الربيع العربي، كما لم ترد بصورة مؤثرة على الهجوم المنسوب إلى إيران ضد منشآت بقيق النفطية عام ٢٠١٩، بل إن قطر، الحليف الرئيسي لواشنطن، تعرضت في عام ٢٠٢٥ لهجمات من إيران وإسرائيل بصورة منفصلة. ويُنظر إلى تحرير الكويت عام ١٩٩١ بوصفه استثناءً ارتبط بمرحلة الهيمنة الأمريكية الأحادية، لا دليلاً على التزام دائم بأمن الخليج. ومن نقاط الضعف الجوهرية التي يبرزها هذا الطرح أيضاً غياب الجدية العسكرية الكافية لدى دول الخليج نفسها، إذ لم تطور هذه الدول، رغم اعتمادها الكبير على الملاحة البحرية وخطر الألغام الإيرانية في مضيق هرمز، قدرات عالمية متقدمة في إزالة الألغام البحرية، واعتمدت بصورة أساسية على الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد ازداد هذا الخلل وضوحاً بعدما قامت بريطانيا بإخراج كاسحات الألغام من الخدمة قبل الحرب، واضطرت الولايات المتحدة إلى بدء عملياتها ضد إيران باستخدام كاسحات ألغام جاءت من مناطق تبعد آلاف الأميال. ومع ذلك، يشير أصحاب هذا الطرح إلى وجود مؤشرات على قدرة خليجية ذاتية، مثل العملية البرمائية الإماراتية في عدن عام ٢٠١٥ التي وُصفت بأنها أكثر العمليات العسكرية العربية الحديثة تعقيداً، إضافة إلى الخبرة الكبيرة التي تمتلكها وحدات الدفاع الصاروخي الخليجية.ويتضمن التصور المقترح انسحاباً أمريكياً تدريجياً خلال خمس سنوات من قواعد رئيسية مثل العديد في قطر، ومقر الأسطول الخامس في البحرين، والظفرة في الإمارات، وعلي السالم وعريفجان في الكويت، وقاعدة الأمير سلطان في السعودية، مع بقاء البنية التحتية العسكرية واستمرار التزام واشنطن بالعودة إذا واجهت المنطقة تهديداً خطيراً. وفي المقابل، تعود إيران إلى التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمستوى رقابي يتجاوز اتفاق عام ٢٠١٥، وتقبل بقيود على مدى الصواريخ والطائرات المسيّرة وقدراتها، وتوقف نقل التكنولوجيا العسكرية إلى جهات غير حكومية مثل الحوثيين، وتنخرط في آليات تفتيش ومراقبة متعددة الأطراف. ويتمثل الهدف النهائي لهذا التصور في تحويل الخليج من ساحة حرب إلى فضاء اقتصادي متكامل تصبح فيه كلفة الحرب مرتفعة على جميع الأطراف، بما في ذلك إيران نفسها. ولذلك، يُفترض أن تكون دول الخليج طرفاً أساسياً لا مجرد مراقب في أي معاهدة مستقبلية، وأن تضطلع بدور محوري في تصميم آليات التحقق والتفتيش المتبادل والأمن البحري والإنذار المبكر وحماية الموانئ والمنشآت النفطية ومواجهة أسراب الطائرات المسيّرة وإزالة الألغام. والخلاصة الجوهرية لهذا الطرح أن الولايات المتحدة ستغادر المنطقة عاجلاً أم آجلاً، والسؤال الحقيقي ليس ما إذا كانت ستنسحب، بل ما إذا كانت دول الخليج ستنجح في صياغة شروط هذا الانسحاب وبناء نظامها الأمني بنفسها، أم ستجد نفسها مضطرة للتكيف بصورة سلبية مع واقع يُفرض عليها من الخارج.

https://www.foreignaffairs.com/iran/new-order-gulf

WSJ

هجوم بطائرة مسيّرة يتسبب بحريق قرب محطة الإمارات النووية

سلّط الهجوم بالطائرات المسيّرة قرب محطة براكة النووية في الإمارات الضوء على المخاطر المتزايدة التي تفرضها الحرب مع إيران على البنى التحتية الحيوية في دول الخليج. وأعلنت السلطات الدفاعية الإماراتية أن أنظمة الدفاع الجوي تعاملت مع ثلاث طائرات مسيّرة دخلت الأجواء الإماراتية من الجهة الغربية، حيث تمكنت من إسقاط طائرتين، بينما نجحت الطائرة الثالثة في العبور وتسببت في اندلاع حريق داخل مولد كهربائي يقع خارج النطاق الداخلي لمحطة براكة النووية، الواقعة على بعد نحو ١٧٥ ميلاً غرب أبوظبي. وأكدت الإمارات أن

التحقيقات ما تزال جارية لتحديد مصدر الهجوم، إلا أن مصادر مطلعة أشارت إلى أن أبوظبي تشتبه في ضلوع إيران، التي تتهمها الإمارات بالمسؤولية عن أكثر من ٢٨٠٠ هجوم بالطائرات المسيّرة والصواريخ خلال العام الجاري. وفي الوقت ذاته، تمتلك الجماعات المسلحة المدعومة من إيران في العراق واليمن القدرة على استهداف الإمارات من الجهة الغربية، رغم أن أياً من هذه الجماعات لم يعلن مسؤوليته عن العملية. ووصفت السلطات الإماراتية استهداف محطة براكة، التي تُعد من أبرز مشاريع الطاقة النووية السلمية في المنطقة، بأنه "تصعيد خطير" وانتهاك واضح للقوانين والأعراف الدولية، معتبرة أن مثل هذه الهجمات تعرض حياة المدنيين للخطر باستهتار إجرامي. ورغم الحادث، أكدت الجهات الرسمية أن مستويات الإشعاع بقيت ضمن المعدلات الطبيعية وأن المحطة واصلت عملها بصورة اعتيادية. وتضم محطة براكة أربعة مفاعلات نووية تؤمن نحو ٢٥ في المئة من احتياجات الإمارات الكهربائية، غير أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية كشفت أن أحد المفاعلات اضطر بعد الهجوم إلى العمل بواسطة مولد ديزل احتياطي للطوارئ. كما أعرب المدير العام للوكالة عن "قلق بالغ"، داعياً إلى أقصى درجات ضبط النفس العسكري في محيط المنشآت النووية.وجاء هذا الهجوم في ظل تصاعد التهديدات الأمريكية تجاه إيران، بعدما حذر الرئيس الأمريكي من أن "الوقت ينفد بسرعة" أمام طهران، وأنها ستواجه عواقب مدمرة إذا لم توافق على اتفاق سلام. وفي المقابل، تستمر الجهود الدبلوماسية للوصول إلى تسوية، حيث ذكرت وسائل إعلام إيرانية أن طهران تلقت عرضاً أمريكياً جديداً لإنهاء الحرب، وأن ردها نُقل عبر باكستان التي تلعب دوراً محورياً في الوساطة. ومع ذلك، لا تزال الخلافات الأساسية قائمة، لا سيما بشأن البرنامج النووي الإيراني ومستوى سيطرة طهران على مضيق هرمز. وأشار التقرير إلى أن وسائل إعلام إيرانية رسمية كانت قد وضعت محطة براكة سابقاً ضمن قائمة الأهداف المحتملة للرد الإيراني، وذلك عقب تهديدات أمريكية في أواخر مارس بتدمير المنشآت النووية الإيرانية إذا لم تخفف طهران ضغوطها على الملاحة في مضيق هرمز. ورغم أن تلك التهديدات لم تُنفذ، فإن إيران واصلت ممارسة الضغط على الممر البحري الاستراتيجي، بالتوازي مع تصعيد خطابها وتحركاتها ضد الإمارات، خاصة بعد إعلان أبوظبي تعزيز تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة وإسرائيل لمواجهة التهديدات الإيرانية. وفي جزء آخر من التقرير، ذُكر أن الولايات المتحدة وإسرائيل نفذتا منذ يونيو الماضي سلسلة واسعة من الضربات ضد المنشآت النووية الإيرانية، بما في ذلك العمليات التي جرت خلال العام الحالي، إلا أن أياً منها لم يؤدِّ إلى تسرب إشعاعي، رغم وقوع بعضها قرب مفاعل بوشهر. ومن جهتها، طالبت إيران، بدعم روسي، مراراً بإدانة دولية للهجمات التي تستهدف المنشآت النووية. ويُذكر أن محطة براكة أُنشئت بموجب اتفاق أُبرم عام ٢٠٠٩ بين الإمارات والولايات المتحدة، يسمح بنقل التكنولوجيا النووية السلمية مقابل قبول الرقابة الدولية واستيراد الوقود النووي من الخارج من دون تخصيب اليورانيوم أو إعادة معالجته محلياً.

https://www.wsj.com/world/middle-east/drone-strike-sparks-fire-near-u-a-

Caixin Global

قمة بكين إشارة إلى إعادة ضبط العلاقات الأمريكية ـ الصينية

عُقدت قمة بكين بين الرئيس الصيني والرئيس الأمريكي في الرابع عشر من مايو ٢٠٢٦ في أجواء رمزية لافتة داخل معبد السماء في بكين، وأمام قاعة الصلاة من أجل الحصاد الوفير، وهو اختيار حمل بوضوح رسائل تاريخية وحضارية ودبلوماسية مدروسة. ولم يكن وقوف الزعيمين جنباً إلى جنب تحت ضوء منتصف نهار أوائل الصيف مجرد مشهد بروتوكولي، بل عُدّ إشارة محسوبة إلى محاولة إعادة صياغة المناخ العام للعلاقات بين أكبر قوتين في العالم. وتكتسب هذه القمة أهمية إضافية لأنها تمثل الزيارة الثالثة عشرة لرئيس

أمريكي في منصبه إلى الصين منذ الزيارة التاريخية التي قام بها ريتشارد نيكسون عام ١٩٧٢، والتي شكلت نقطة تحول مفصلية في مسار العلاقات بين واشنطن وبكين. كما أنها الزيارة الثانية لدونالد ترامب إلى الصين بصفته رئيساً للولايات المتحدة، ما يضع اللقاء ضمن سياق تاريخي يعكس في كل مرحلة تغيرات عميقة في توازن القوى، وتصاعد المنافسة الاستراتيجية، والحاجة المستمرة إلى إدارة التوتر بين الجانبين. وتنبع الأهمية الحقيقية للقمة من الظروف الدولية المحيطة بها، إذ جاءت في وقت تشهد فيه العلاقات الأمريكية ــ الصينية ضغوطاً متزايدة نتيجة الحرب التجارية الممتدة، وتصاعد التنافس الجيوسياسي، وتراكم الشكوك الأمنية، واتساع حالة الاضطراب في النظام الدولي. ولذلك، فإن عقد اللقاء في بكين يشير إلى أن الطرفين، رغم استمرار الخلافات الجوهرية بينهما، باتا يدركان ضرورة إدارة المنافسة ومنع تحولها إلى مواجهة يصعب احتواؤها.وتتمثل الرسالة السياسية الأبرز للقمة في أن العلاقة بين الولايات المتحدة والصين ما تزال أحد المحاور الأكثر تأثيراً في تشكيل النظام العالمي. فأي تغيير في نبرة الخطاب، أو طبيعة الحوار، أو مستوى التفاعل بين البلدين، يمكن أن ينعكس مباشرة على التجارة الدولية، وسلاسل الإمداد، وأمن آسيا، والأسواق المالية، والتوازنات الجيوسياسية العالمية. ومن هذا المنطلق، لم يُنظر إلى لقاء بكين باعتباره حدثاً ثنائياً عادياً، بل بوصفه مؤشراً على محاولة إعادة ضبط العلاقات في مرحلة تتسم بقدر مرتفع من عدم الاستقرار الدولي. كما أن الرمزية المرتبطة بمكان انعقاد القمة، إلى جانب الإرث التاريخي لزيارات الرؤساء الأمريكيين إلى الصين، عكست رغبة مشتركة في إضفاء بعد استراتيجي طويل المدى على اللقاء، يتجاوز الملفات الآنية إلى إعادة تعريف قواعد التعامل بين القوتين. وفي المجمل، يمكن اعتبار القمة محاولة للانتقال من منطق "المنافسة الصرفة" إلى نمط من الإدارة الاستراتيجية للخلافات؛ نهج لا يعني نهاية التنافس بين واشنطن وبكين، لكنه قد يفتح المجال أمام قدر أكبر من الحوار والاستقرار النسبي وآليات احتواء الأزمات. وتدل الظروف الدولية المتوترة، وطبيعة الرسائل الرمزية المصاحبة للقمة، على أن الصين والولايات المتحدة تسعيان إلى إعادة صياغة علاقة متوترة لكنها حتمية، ضمن إطار جديد يجعلها أكثر قابلية للإدارة وأقل عرضة للانفجار المباشر.

https://www.caixinglobal.com/١٨-٥-٢٠٢٦/cover-story-beijing-summit-

INSS

أكثر من مجرد وسيط: دور مصر في إنهاء الحرب مع إيران

لعبت مصر دوراً نشطاً، وإن كان مكملاً، في الجهود الرامية إلى التوصل لوقف إطلاق النار بين الولايات المتحدة وإيران، في حين اضطلعت باكستان بالدور الرئيسي في الوساطة. وتمثلت الدوافع الأساسية للقاهرة في خشيتها من التداعيات الاقتصادية للحرب، واختلال توازن القوى الإقليمي، وتصاعد النفوذ العسكري الإسرائيلي. وفي هذا السياق، تحركت مصر إلى جانب باكستان والسعودية وتركيا ضمن إطار رباعي جديد يهدف إلى تشكيل ما يشبه "الرباعية العربية ــ الإسلامية"، بما تمتلكه من ثقل سياسي واقتصادي وعسكري وديموغرافي يسمح بإقامة نوع من التوازن في مواجهة كل من إيران وإسرائيل. ومنذ اندلاع الحرب، دعت القاهرة إلى خفض التصعيد واعتماد الحلول الدبلوماسية، حيث أجرى الرئيس المصري ووزير الخارجية اتصالات مع مسؤولين في طهران وواشنطن، كما فعّلت أجهزة الاستخبارات المصرية قنوات غير معلنة مع الحرس الثوري الإيراني لتقليص فجوات التفاوض. وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار، وصفت مصر الخطوة بأنها تطور واعد نحو إنهاء الحرب واستعادة الأمن والاستقرار وتهيئة الظروف للتنمية والازدهار الإقليمي. كما نسقت القاهرة مع باكستان وتركيا والسعودية لمنع تجدد المواجهات، مؤكدة ضرورة إطلاق جولة ثانية من المفاوضات للوصول إلى تسوية نهائية تنهي الحرب بصورة كاملة.وخلال فترة الحرب، حافظت مصر على موقف حذر ومتوازن؛ فمن جهة، تجنبت إدانة مباشرة للعمليات الأمريكية والإسرائيلية ضد إيران حفاظاً على علاقاتها مع واشنطن وتل أبيب، ومن جهة أخرى جاءت ردود فعلها الأولى تجاه الضربات الإيرانية على الدول العربية محدودة وحذرة قبل أن تتشدد نسبياً تحت ضغط الحلفاء الخليجيين الذين يمثلون الركيزة الاقتصادية الأساسية للقاهرة. وفي هذا الإطار، قام الرئيس المصري بجولات تضامن شملت الإمارات والسعودية وقطر والبحرين، مشدداً على أن أي اتفاق نهائي يجب أن يراعي المخاوف الأمنية والسياسية لدول الخليج والأردن والعراق. وتكمن أهمية إنهاء الحرب بالنسبة إلى مصر في أبعاد اقتصادية واسعة، إذ تعرضت قناة السويس، التي تُعد من أهم مصادر النقد الأجنبي للبلاد، لخسائر تُقدّر بنحو عشرة مليارات دولار منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ نتيجة تراجع حركة الملاحة بسبب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر. كما أدى التصعيد مع إيران إلى دفع شركات شحن دولية إلى تعليق عبورها للقناة مجدداً في وقت كانت فيه الحركة التجارية تبدأ بالتعافي من آثار حرب غزة الطويلة. وإلى جانب ذلك، واجهت مصر تراجعاً في عائدات السياحة، وصعوبات في تحويلات العمال المصريين من الخليج، وانقطاعاً مؤقتاً لإمدادات الغاز القادمة من إسرائيل، إضافة إلى انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار وارتفاع أسعار النفط والوقود. كما برزت مخاوف كبيرة بشأن القطاع الزراعي الذي يستوعب نحو ربع القوة العاملة المصرية، خاصة أن ما يقرب من ثلث واردات الأسمدة المصرية يمر عبر مضيق هرمز. وعلى المستوى السياسي والأمني، تنظر القاهرة إلى تعاظم القوة الإسرائيلية باعتباره تهديداً متزايداً لأمنها القومي، خصوصاً مع تكرار الحديث عن "إعادة تشكيل الشرق الأوسط" وطرح أفكار تتعلق بدفع الفلسطينيين إلى الهجرة من غزة نحو سيناء. وعلى خلاف بعض دول الخليج التي ترى في إيران تهديداً مباشراً، تعتبر مصر أن الخطر الإيراني أقل مباشرة بسبب غياب الحدود المشتركة والتقارب التدريجي مع طهران، بل إن بعض الأوساط المصرية ترى في قدرة إيران الردعية تجاه إسرائيل عنصراً يساهم في خلق توازن إقليمي نسبي. وفي هذا السياق، يُنظر إلى الرباعية التي تضم مصر وباكستان وتركيا والسعودية، والتي بدأت اجتماعاتها في الرياض يوم العشرين من مارس ثم واصلت لقاءاتها في إسلام آباد وأنطاليا، باعتبارها نواة محتملة لنظام إقليمي جديد. فهذه الدول الأربع تضم معاً نحو نصف مليار نسمة، وتمتلك مصر الجيش الأكبر وقناة السويس والثقل السكاني، بينما تمتلك السعودية الثروة النفطية والمكانة الدينية، وتضيف تركيا صناعات دفاعية متقدمة وعضوية حلف الناتو وموقعاً جيوسياسياً محورياً، فيما تمنح باكستان هذا التكتل بعداً نووياً. ومع ذلك، قد يؤدي تشكل مثل هذا المحور إلى زيادة التوتر في العلاقات المصرية ــ الإسرائيلية وتعميق عزلة إسرائيل إقليمياً، الأمر الذي يدفع بعض التقديرات إلى الدعوة لتعزيز الحوار السياسي والأمني المباشر مع القاهرة، وتجنب الخطابات الاستفزازية المتعلقة بإعادة رسم خرائط المنطقة، وتوسيع التعاون الاقتصادي في مجالات الغاز والتجارة والصناعة للحد من احتمالات التصعيد المستقبلي.

https://www.inss.org.il/publication/iran-egypt/visit

Haaretz

بالنسبة للبنانيين، الطائرات الإسرائيلية فوق رؤوسهم ـ لا دبلوماسية واشنطن ـ هي التي تصنع الواقع

HAARETZ

أثار تمديد وقف إطلاق النار في لبنان لمدة خمسة وأربعين يوماً إضافية، لدى شريحة واسعة من اللبنانيين، مشاعر الشك واللامبالاة أكثر مما أثار الأمل. فعلى خلاف الحروب السابقة بين إسرائيل وحزب الله، حيث كان وقف إطلاق النار يعني عادة عودة النازحين وإزالة الأنقاض واستئناف الحياة الطبيعية، يعيش جزء كبير من سكان جنوب لبنان اليوم حالة من الغموض والأزمة المستمرة. وتمتلئ مراكز الإيواء والمدارس والشقق السكنية في بيروت ومنطقة جبل لبنان بآلاف النازحين الذين لم يعودوا يتحدثون فقط عن إعادة إعمار منازلهم، بل باتوا

يتساءلون أساساً عمّا إذا كانت العودة إلى قراهم ممكنة أصلاً. ووفق بيانات الأمم المتحدة التي تداولتها وسائل الإعلام اللبنانية، أدى آخر تصعيد بين حزب الله وإسرائيل إلى نزوح أكثر من مليون لبناني، يعيش نحو ١٢٦ ألفاً منهم في ما يقارب ستمئة مركز إيواء رسمي، بينما استقر مئات الآلاف الآخرين في منازل مستأجرة أو لدى أقاربهم. ويؤكد العاملون في المؤسسات الإغاثية، وبينهم عناصر مرتبطون بحزب الله، أن مراكز الإيواء وصلت إلى طاقتها القصوى، وأن كل موجة قصف جديدة في الجنوب تدفع مزيداً من العائلات إلى النزوح مجدداً نحو بيروت. وبحسب وزارة الصحة اللبنانية، أسفرت المواجهات منذ الثاني من مارس عن مقتل ٢٩٨٨ لبنانياً وإصابة ٩٢١٠ آخرين. وتتفاقم الأزمة الإنسانية بصورة خاصة في جنوب البلاد، حيث تشير التقارير إلى إخلاء أكثر من ثمانين قرية خلال شهر واحد فقط، مع تدمير عشرات القرى بالكامل، فيما أصبحت بعض المناطق تحت السيطرة الكاملة للجيش الإسرائيلي. وحتى في القرى التي لا تخضع مباشرة للسيطرة الإسرائيلية، تبدو الحياة اليومية شبه مستحيلة في ظل غياب الصيدليات والمراكز الطبية والمستشفيات ومحطات الوقود والمياه والكهرباء والطرق. وتقدّر الأوساط اللبنانية المتخصصة أن نحو ستين ألف منزل دُمر، ما أدى إلى فقدان ما بين ٢٥٠ و٣٠٠ ألف شخص لمساكنهم. ولا يُنظر إلى هذا النزوح الواسع بوصفه أزمة إنسانية فحسب، بل باعتباره تهديداً للهوية الاجتماعية والتركيبة السكانية في لبنان أيضاً. فقد ظهرت في سوق الإسكان مؤشرات واضحة على التمييز ضد النازحين الشيعة، إذ رفض بعض المالكين ووسطاء العقارات تأجير منازل لهم، أو فرضوا شروطاً قاسية تشمل دفع عدة أشهر مقدماً وتوقيع عقود طويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، شهدت الإيجارات ارتفاعاً حاداً، حيث ارتفع إيجار بعض الشقق من نحو ستمئة دولار شهرياً إلى ما يقارب ألف وسبعمئة دولار، ما يعكس عمق الانقسامات الاجتماعية وفشل الدولة في ضبط السوق أو توفير حماية كافية للنازحين. أما القطاع الصحي في جنوب لبنان، فيواجه خطر الانهيار الكامل، بعدما تعرض ما لا يقل عن ستة عشر مستشفى لأضرار جسيمة أو دمار كامل. وقد توقفت ثلاثة مستشفيات رئيسية عن العمل، بينها مستشفى ميس الجبل الحكومي، ومستشفى بنت جبيل الحكومي، ومستشفى الشهيد صلاح غندور في بنت جبيل. كما تعاني مستشفيات مدينة صور من تدفق لا ينقطع للجرحى والنازحين، ومن نقص حاد في المعدات والكوادر الطبية، إلى درجة أن بعض أفراد الطواقم الطبية باتوا يقيمون مع عائلاتهم داخل المستشفيات خوفاً من تعذر الوصول إليها أثناء الغارات الجوية. وعلى المستوى السياسي، لا تبدو الحكومة اللبنانية ولا الجيش اللبناني مقتنعين بإمكان تحقيق وقف إطلاق نار حقيقي مع إسرائيل، طالما استمرت هجمات حزب الله ولم تُمارس ضغوط فعالة على أي من الطرفين. كما يزداد القلق من احتمال انتقال المواجهات إلى منطقة البقاع، التي تعتبرها إسرائيل مخزوناً استراتيجياً لحزب الله من الصواريخ والطائرات المسيّرة والمعدات العسكرية. وفي المحصلة، يشعر النازحون والأطباء وسكان الجنوب بأن الحرب لم تنتهِ فعلياً، بل دخلت مرحلة جديدة تتراجع فيها البيانات الدبلوماسية لصالح شعور دائم بالخوف وعدم اليقين. فواقع لبنان اليوم لا يُقاس بما يُقال في واشنطن أو في البيانات الرسمية، بل بما تفرضه الطائرات الحربية الإسرائيلية، والقرى المدمرة، والمستشفيات المنهكة، ووقف إطلاق نار لا يثق كثيرون بإمكانية استمراره.

https://www.haaretz.com/middle-east-news/lebanonnews/١٨-٠٥-٢٠٢٦/

Times of Israel

دخول قانون الإعدام بحق الفلسطينيين المدانين بـ«الإرهاب القاتل» في الضفة الغربية حيّز التنفيذ

دخل قانون عقوبة الإعدام بحق الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية والمدانين بتنفيذ عمليات توصف بأنها "إرهابية" وأدت إلى مقتل أشخاص، حيّز التنفيذ ابتداءً من مساء الأحد، وذلك بعد توقيع قائد القيادة المركزية في الجيش الإسرائيلي على الأمر العسكري اللازم لتطبيقه في الضفة الغربية. وبموجب هذا الأمر، تصبح عقوبة الإعدام الحكم الأساسي الذي يتعين على المحكمة العسكرية النظر فيه في القضايا التي يُتهم فيها شخص بتنفيذ هجوم أدى إلى مقتل ضحية، ما لم تعتبر المحكمة وجود "ظروف خاصة" تبرر استبدال الحكم بالسجن المؤبد. وكان القانون قد أُقر في نهاية شهر مارس، قبل أن يطلب وزير الدفاع من القائد العسكري المختص المصادقة على التعليمات التنفيذية الخاصة بتطبيقه، ومع توقيع هذا الأمر دخل القانون فعلياً مرحلة التنفيذ داخل منظومة القضاء العسكري في الضفة الغربية. ويصف مؤيدو القانون هذه الخطوة بأنها تحول واضح في السياسة الإسرائيلية بعد هجمات السابع من أكتوبر ٢٠٢٣، مؤكدين أن من ينفذ "عمليات إرهابية قاتلة ضد اليهود" يجب ألا يتوقع مستقبلاً صفقات تبادل أسرى أو ظروف احتجاز مخففة أو إمكانية الإفراج عنه، وأنه سيدفع "أقصى ثمن ممكن". وفي المقابل، واجه القانون منذ لحظة إقراره انتقادات واسعة، لأنه لا يشمل بصورة صريحة المواطنين الإسرائيليين أو المقيمين داخل إسرائيل، إذ يقتصر تطبيقه على القضايا المنظورة أمام المحاكم العسكرية، وهي المحاكم التي تُستخدم أساساً لمحاكمة الفلسطينيين في الضفة الغربية، بينما يخضع الإسرائيليون للمحاكم المدنية داخل إسرائيل. ولهذا يرى المنتقدون أن القانون يحمل طابعاً تمييزياً واضحاً ويستهدف الفلسطينيين بصورة مباشرة. ومن أبرز الشروط التي يفرضها القانون لتطبيق عقوبة الإعدام أن يثبت أن دافع المنفذ كان "نفي وجود دولة إسرائيل أو نفي سلطة القائد العسكري في المنطقة"، وهو شرط يثير جدلاً إضافياً، لأن هذا النوع من الدوافع يُنسب عملياً في الغالب إلى المتهمين الفلسطينيين، بينما يُعد احتمال تطبيقه على متهمين إسرائيليين محدوداً للغاية. وبسبب هذه الإشكاليات، تقدمت عدة منظمات وشخصيات سياسية بالتماسات إلى المحكمة العليا الإسرائيلية للطعن في القانون، فيما طلبت المحكمة من الحكومة تقديم ردها الرسمي بحلول الرابع والعشرين من مايو. ويعتبر التيار اليميني المتشدد في إسرائيل تنفيذ القانون تحقيقاً لأحد أبرز وعوده الانتخابية، مؤكداً أن السياسة الجديدة لا تقوم على "احتواء الإرهاب أو الاستسلام له"، بل على "هزيمته بصورة كاملة". في المقابل، يحذر معارضو القانون من أن التمييز الواضح بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وربطه بمنظومة المحاكم العسكرية، قد يؤدي إلى تداعيات قانونية وسياسية خطيرة على المستويين الداخلي والدولي. ورغم أن المشرعين سعوا إلى جعل عقوبة الإعدام شبه تلقائية في مثل هذه القضايا، فإن من غير الواضح حتى الآن مدى إمكانية تطبيقها فعلياً على نطاق واسع، إذ قد يكون إثبات دوافع مثل "نفي وجود إسرائيل" أو "نفي سلطة القائد العسكري" أمراً معقداً في عدد كبير من الملفات، ما يترك للقضاة مساحة لتفسير النصوص القانونية والاعتراف بوجود ظروف خاصة تسمح بإصدار أحكام بالسجن المؤبد بدلاً من الإعدام.

https://www.timesofisrael.com/death-penalty-law-for-palestinian-

Ynetnews

دليل الفوضى السياسية في بريطانيا: كيف سينعكس ذلك على إسرائيل؟

إنّ المفاوضات المدعومة من إدارة ترامب بين لبنان وإسرائيل، بدلاً من أداء دور الوسيط المحايد، أدّت عملياً إلى إهانة الدولة اللبنانية وإضعافها. فبعد الجولة الثانية من المحادثات، مدّد ترامب وقف إطلاق النار بين الطرفين ثلاثة أسابيع، لكن ذلك جاء بعدما قتلت إسرائيل وجرحت عشرات الأشخاص في لبنان قبل يوم واحد دخلت الأزمة السياسية في بريطانيا مرحلة أكثر خطورة مع تصاعد التمرد الداخلي ضد رئيس الوزراء كير ستارمر داخل حزب العمال. ورغم أن أياً من الشخصيات البارزة لم يعلن رسمياً حتى الآن إطلاق سباق قيادة الحزب، فإن التنافس على خلافته بدأ فعلياً، فيما يستبعد كثير من المراقبين أن يتمكن ستارمر، الذي وصلت شعبيته إلى مستويات متدنية تاريخياً، من قيادة حزب العمال حتى الانتخابات العامة المقبلة عام ٢٠٢٩. وتشير تقارير إلى أن ستارمر ترك، في أحاديثه الخاصة، احتمال التنحي تحت الضغط مفتوحاً، خلافاً لمواقفه العلنية. وقد تصاعدت موجة التمرد بعد الخسارة القاسية التي تعرض لها حزب العمال في الانتخابات المحلية في إنجلترا وويلز واسكتلندا، وهي الانتخابات التي اعتُبرت عملياً استفتاءً على قيادة ستارمر. فمنذ وصوله إلى السلطة قبل أقل من عامين، واجه رئيس الوزراء سلسلة من الأخطاء السياسية التي أدت إلى انهيار شعبيته، وكان من أبرزها تعيين بيتر ماندلسون، المعروف بقربه من جيفري إبستين، سفيراً لبريطانيا في واشنطن، وهو ما أثار تساؤلات واسعة حول حكمه السياسي. وتشير المعطيات الحالية إلى أن ما لا يقل عن تسعين نائباً من أصل ٤٠٣ نواب في حزب العمال يطالبون باستقالته، في حين يتطلب إطلاق المنافسة الرسمية على زعامة الحزب تأييد خُمس أعضاء الكتلة البرلمانية، أي ٨١ نائباً. وشكلت استقالة وزير الصحة ويس ستريتنج نقطة تحول رئيسية في الأزمة، بعدما أعلن فقدانه الثقة بقيادة ستارمر واستعداده للترشح لزعامة الحزب إذا فُتح باب المنافسة. وبما أن حزب العمال يتمتع بأغلبية كبيرة في البرلمان، فإن الفائز بقيادة الحزب سيصبح تلقائياً رئيساً للوزراء. أما المنافس الآخر البارز فهو آندي بورنهام، عمدة مانشستر الكبرى، الذي يشغل المنصب منذ عام ٢٠١٧ ويُعرف في الإعلام البريطاني بلقب "ملك الشمال"، إلا أنه لا يشغل حالياً مقعداً برلمانياً، ما يجبره أولاً على الفوز في الانتخابات الفرعية بدائرة ميكرفيلد في الثامن عشر من يونيو قبل أن يتمكن من دخول سباق القيادة، خصوصاً في ظل صعود حزب "إصلاح بريطانيا" اليميني الشعبوي في تلك الدائرة.وزاد عودة ملف "بريكست" إلى الواجهة من تعقيد الأزمة السياسية. فقد دعا ويس ستريتنج، في تصريحات مفاجئة، إلى إعادة بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو موضوع شديد الحساسية، خاصة في مناطق مثل ميكرفيلد التي صوت فيها ٦٥ في المئة من الناخبين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي في استفتاء عام ٢٠١٦. ويضع هذا الموقف آندي بورنهام في موقف حرج، بعدما سبق أن أعرب عن أمله في أن تعود بريطانيا إلى الاتحاد الأوروبي "خلال حياته"، رغم تأكيده حالياً أنه لا يطرح هذا الملف في الانتخابات الحالية. وفي المقابل، يواجه نايجل فاراج، زعيم حزب "إصلاح بريطانيا"، أزمة سياسية ومالية خاصة به، بعدما كشفت تقارير عن تلقيه تبرعاً بقيمة خمسة ملايين جنيه إسترليني من رجل الأعمال والملياردير العامل في مجال العملات الرقمية كريستوفر هاربورن المقيم في تايلاند قبل انتخابات عام ٢٠٢٤، من دون الإعلان عنه بصورة واضحة. وقد برر فاراج الأمر في البداية بأن الأموال خُصصت لتأمين حمايته الشخصية، قبل أن يصفها لاحقاً بأنها "مكافأة" على سنوات عمله من أجل إخراج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. كما أفادت التقارير بأنه اشترى بعد تلقي المبلغ منزلاً بقيمة ١٫٤ مليون جنيه إسترليني نقداً. وفي خضم هذا المشهد المضطرب، برزت فرصة جديدة أمام كيمي بادنوك، زعيمة حزب المحافظين، حيث أظهر استطلاع حديث لمؤسسة "يوغوف" أن ٣١ في المئة من البريطانيين يحملون رأياً إيجابياً تجاهها مقابل ٤٨ في المئة سلبياً، بينما حصل فاراج على ٢٧ في المئة إيجابي و٦٤ في المئة سلبي، في حين لم ينل ستارمر سوى ٢٣ في المئة إيجابي مقابل ٦٩ في المئة سلبي. أما انعكاسات هذه التطورات على إسرائيل، فتبدو معقدة ومفتوحة على احتمالات متعددة. فستارمر، رغم تبنيه حظراً جزئياً على تصدير السلاح لإسرائيل واعترافه بالدولة الفلسطينية، لا يزال يُعد من الأصوات المعتدلة نسبياً داخل حزب العمال. إلا أن أي قيادة جديدة قد تواجه ضغوطاً أكبر من الجناح اليساري للحزب، ومن الجالية المسلمة البريطانية، ومن صعود حزب الخضر، ما قد يدفع نحو مواقف أكثر تشدداً تجاه تل أبيب. وحتى الشخصيات المحسوبة على الجناح اليميني في حزب العمال، مثل ستريتنج، دعمت الاعتراف بفلسطين ووصفت إسرائيل في رسائل مسربة بأنها ترتكب "جرائم حرب أمام أعيننا". كما أن بورنهام، رغم تاريخه المؤيد لإسرائيل، انتقد حكومة بنيامين نتنياهو وأيد الاعتراف بالدولة الفلسطينية. ولذلك، فإن أي تغيير في قيادة حزب العمال لا يعني بالضرورة تحسناً في العلاقات البريطانية ــ الإسرائيلية، بل قد يؤدي إلى زيادة الضغوط السياسية على إسرائيل في المرحلة المقبلة.

https://www.ynetnews.com/article/sjɛr9yoyzx

الشرق الأوسط

مبادرة خليجية ودولية لتقييم تأثير الحرب على القطاع الخاص

أُطلقت مبادرة مشتركة بين المؤسسات الاقتصادية الخليجية وإحدى المنظمات الدولية المعنية بالعمل بهدف إجراء تقييم سريع لتداعيات الحرب على القطاع الخاص وأسواق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي. ويهدف هذا التقييم إلى إعداد توصيات عملية تساعد على الحفاظ على استقرار سوق العمل، ودعم استمرارية أعمال الشركات، والحد من تأثيرات الأزمة على المؤسسات الاقتصادية، ولا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق، طُلب من الشركات والمؤسسات الخاصة في الدول الأعضاء توثيق الآثار المباشرة وغير المباشرة للحرب على أنشطتها، سواء كانت تركز على الأسواق المحلية أو تعتمد على الأسواق الإقليمية والدولية. وتشمل محاور التقييم اضطرابات سلاسل التوريد، وتأخر وصول المواد المستوردة، ونقص المواد الأساسية، وارتفاع تكاليف النقل والخدمات اللوجستية، إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتوزيع السلع والخدمات إلى الأسواق والعملاء.ويحتل تأثير تعطل طرق التجارة البحرية، وخاصة مضيق هرمز، موقعاً محورياً في عملية التقييم، حيث يجري التركيز على قضايا مثل تحويل مسارات الشحن إلى طرق أو وسائل نقل بديلة، وصعوبة إرسال أو استقبال البضائع بحراً، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين، وتراجع حجم الواردات والصادرات، فضلاً عن تأجيل الطلبيات أو إلغائها. كما طُلب من الشركات تقديم تقديرات دقيقة لحجم الزيادة في التكاليف التشغيلية، وتأثير الأزمة على خطط الاستثمار، والقرارات المحتملة المتعلقة بإلغاء المشاريع الاستثمارية أو تقليصها أو تأجيلها إلى أجل غير محدد. ويتناول التقييم أيضاً قدرة الشركات على تغطية نفقاتها الثابتة والتشغيلية، وأوضاع الإيرادات، والإجراءات العاجلة المرتبطة بالقوى العاملة، بما في ذلك خفض ساعات العمل، وتحويل الوظائف من دوام كامل إلى جزئي، وتجميد التوظيف، وتقليص الأجور والمزايا، أو إعادة توزيع الموظفين على مهام أخرى. وعلى مستوى السياسات العامة، جرى التأكيد على أن الأزمة الحالية تدفع دول الخليج إلى تجاوز أنماط التنسيق التقليدية والانتقال نحو مستويات أعلى من التكامل العملي والاستجابة الجماعية الفعالة. وفي هذا الإطار، برزت الدعوات إلى تسريع استكمال المشاريع الخليجية المشتركة، بما يشمل مشروع السكك الحديدية الخليجية، وشبكات الربط الكهربائي، ومشروعات النقل والخدمات اللوجستية، وخطوط أنابيب النفط والغاز، ومشاريع الربط المائي، ومناطق التخزين الاستراتيجي، إلى جانب الحفاظ على مستويات كافية من السيولة والاحتياطيات النقدية لدى البنوك المركزية، باعتبارها عناصر أساسية لتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات وحماية الاستقرار الاقتصادي الإقليمي.ويشير التقرير الياباني أيضاً إلى حادثة كانون الأول/ديسمبر الماضي، زاعماً أن طائرات عسكرية صينية ثبّتت راداراتها على مقاتلات يابانية، فيما وصفت وزارة الخارجية الصينية هذا الادعاء حينها بأنه «اتهام مفبرك» يهدف إلى إثارة التوتر وتضليل الرأي العام الدولي. وفي قسم آخر، أعربت اليابان عن قلقها من مناورات الصين حول تايوان، مدعية أن بكين تسعى إلى تحويل هذه الأنشطة إلى وضع طبيعي وتعزيز قدرتها القتالية الفعلية، كما أبدت «قلقاً جدياً» إزاء تعميق التعاون العسكري بين الصين وروسيا. وفي الوقت ذاته، بدأ الجيش البري الياباني مناورة مشتركة في جزر مياكو وإيشيغاكي ويوناكوني في محافظة أوكيناوا، تستمر ستة أيام، وأُعلن أن هدفها تعزيز الردع والقدرة على الرد في جنوب غربي اليابان، رغم أن وسائل إعلام يابانية قالت صراحة إن هذه التدريبات تُجرى «مع أخذ الصين في الحسبان». وداخلياً، تواجه عملية التوسع العسكري الياباني اعتراضات؛ ففي نيسان/أبريل ٢٠٢٦، تجمع أكثر من ٣٠ ألف شخص أمام البرلمان احتجاجاً على مساعي حكومة ساناي تاكايتشي لتعديل الدستور ورفع قيود تصدير السلاح، كما طالبت جماعات مدنية في إيشيغاكي بوقف المناورات العسكرية. ويرى محللون صينيون أن حكومة تاكايتشي توظف «التهديد الصيني» لزيادة ميزانية الدفاع، وتطوير القدرات الهجومية، وإنتاج أسلحة متقدمة، وتوسيع صادرات السلاح، وتخفيف قيود ما بعد الحرب. وبذلك، تحوّل الخلاف حول النشاط العسكري الصيني إلى جزء من تنافس استراتيجي أوسع بين البلدين؛ تبرره اليابان بالردع والأمن الإقليمي، بينما تراه الصين مؤشراً على الإحياء التدريجي للنزعة العسكرية اليابانية.

https://english.aawsat.com/business/-٥٢٧٤٣٤٥asian-stocks-

الشرق الأوسط

تراجع الأسهم الآسيوية وارتفاع النفط مع استمرار الجمود بين أمريكا وإيران

شهدت أسواق الأسهم الآسيوية صباح الاثنين تراجعاً واسعاً، مواصلةً موجة الهبوط في الأسواق العالمية، بعدما أدى استمرار الجمود في الشرق الأوسط إلى ارتفاع أسعار النفط بأكثر من اثنين في المئة. وكانت الولايات المتحدة وإيران قد توصلتا في أبريل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، غير أن المفاوضات الرامية إلى إنهاء الحرب تعثرت، فيما استمرت الهجمات المتفرقة في المنطقة. وفي هذا السياق، وجّه الرئيس الأمريكي تحذيراً جديداً إلى إيران، داعياً طهران إلى التحرك سريعاً نحو اتفاق سلام، ومؤكداً أنه "لن يتبقى منها شيء" إذا لم تستجب في الوقت المناسب. وتسببت الحرب عملياً في تعطيل حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، الممر البحري الذي يمر عبره نحو عشرين في المئة من صادرات النفط العالمية في الظروف الطبيعية. وتشير التقديرات إلى أن المضيق ظل مغلقاً بصورة مؤثرة منذ ما يقارب أحد عشر أسبوعاً، بينما لم يسفر اللقاء الذي جمع دونالد ترامب وشي جين بينغ في بكين عن أي تقدم ملموس لإعادة فتحه، ما عمّق المخاوف بشأن أمن الطاقة العالمي واستقرار سلاسل الإمداد الدولية. وفي الأسواق المالية، تراجع مؤشر طوكيو بنسبة واحد في المئة، وهبط مؤشر هونغ كونغ بنسبة ١/٤ في المئة،

فيما سجلت جاكارتا خسارة بلغت ٢/٧ في المئة، بينما بقيت بورصة شنغهاي شبه مستقرة، وشهدت أسواق سيدني وبانكوك وتايبيه وسنغافورة ويلينغتون تراجعات إضافية. وعلى النقيض، ارتفع مؤشر سيؤول بنسبة ١/٢ في المئة مدعوماً بالزخم القوي لأسهم شركات الذكاء الاصطناعي. كما ارتفعت عوائد السندات الحكومية العالمية بفعل صعود أسعار النفط، وتراجع الآمال بإيجاد حل سريع لأزمة هرمز، إضافة إلى المخاوف المالية المتزايدة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة. وفي الصين، أظهرت البيانات الاقتصادية أن نمو الاستهلاك في أبريل تراجع إلى أدنى مستوياته منذ أكثر من ثلاث سنوات، في مؤشر واضح على الصعوبات التي تواجهها بكين في تنشيط الطلب المحلي. أما في اليابان، فقد جذبت أسهم شركة "كيوكسيا"، ثالث أكبر منتج عالمي لرقائق الذاكرة من نوع NAND، اهتماماً كبيراً بعد إعلان نتائج مالية قوية للغاية وتوقعات بتحقيق أرباح تشغيلية تصل إلى ١/٣ تريليون ين، أي ما يعادل ٨/٢ مليارات دولار. وأوضحت الشركة أن الطفرة العالمية في الطلب على تقنيات الذكاء الاصطناعي دفعت إيراداتها وأرباحها إلى مستويات قياسية، فيما ارتفع سعر سهمها بنحو ٣٠٠ في المئة خلال عام واحد. وتتجه أنظار المستثمرين حالياً إلى اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة السبع في باريس، فضلاً عن نتائج شركة "إنفيديا" المنتظرة يوم الأربعاء، لما قد تحمله من مؤشرات حاسمة بشأن مستقبل أسواق التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي عالمياً. ويظل الدور الأميركي حاسماً، لأن واشنطن هي الداعم الرئيسي للبنان وجيشه، وهي في الوقت نفسه الطرف الوحيد القادر على ممارسة ضغط فعلي على إسرائيل. وعليها أن توازن بين جداول زمنية مختلفة: فوقف القتال مسألة عاجلة تُقاس بالأسابيع والأشهر، بينما بناء دولة وجيش قويين في لبنان ونزع سلاح حزب الله بالكامل عملية تمتد من أشهر إلى سنوات. أما الفاعلان الغائبان عن الطاولة والحاضران في التأثير فهما حزب الله والحرس الثوري الإيراني؛ فقد ضغط الحرس على حزب الله لمهاجمة إسرائيل في ٢ آذار/مارس، بهدف تفعيل الجبهة اللبنانية واستنزاف جزء من الطاقة العسكرية والسياسية الإسرائيلية في حرب بالوكالة. ومن منظور إيران، فإن استمرار جبهة مفتوحة في لبنان، وإطالة الاحتلال الإسرائيلي، وإحياء سردية «المقاومة» لحزب الله، كلها أمور مرغوبة، حتى لو كان ثمنها تدمير لبنان والمجتمع الشيعي. وقد أظهرت تجربة اتفاق وقف الأعمال العدائية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ أن الدبلوماسية قادرة على تغيير الواقع الميداني؛ إذ أدى الاتفاق إلى انتشار تاريخي للجيش اللبناني جنوب نهر الليطاني وتراجع ملحوظ في قدرة حزب الله، لكن إسرائيل لم تلتزم بتعهداتها بالانسحاب من خمسة مواقع في الجنوب وتقليص الهجمات، ما أضعف الثقة بالدولة والجيش وعزّز سردية حزب الله بأن المقاومة المسلحة وحدها قادرة على حماية الجنوب. والمبدأ الاستراتيجي الأساسي هو أن الأمن المستدام للبنان وإسرائيل لا يتحقق إلا بإحياء دولة لبنانية قوية. وينبغي أن تشمل نتيجة المفاوضات وقفاً حقيقياً لإطلاق النار، ووقف التدمير، وتعهد الجيش اللبناني بتوسيع سيطرته، ومساعدة أميركية ودولية واسعة، وخريطة طريق مرحلية لانسحاب إسرائيل، وترسيم الحدود، ونزع سلاح حزب الله، وإعلان مبادئ مشتركة بشأن إنهاء الأعمال العدائية.

https://english.aawsat.com/business/-٥٢٧٤٣٤٥asian-stocks-

Axios

ترامب يحذر إيران: «الوقت ينفد» قبل بدء هجمات أمريكية أشد

يشير ملخص التطورات الأخيرة إلى أن الولايات المتحدة عادت إلى تصعيد ضغوطها على إيران، بعدما حذر الرئيس الأمريكي في اتصال هاتفي جديد من أن "الوقت ينفد أمام إيران"، مؤكداً أن طهران ستواجه "ضربات أشد قسوة" إذا لم تقدم عرضاً أفضل للتوصل إلى اتفاق. ويعكس هذا الموقف أن واشنطن، رغم استمرار رغبتها في الوصول إلى تسوية تنهي الحرب، باتت ترى أن رفض إيران لكثير من المطالب الأمريكية وعدم استعدادها لتقديم تنازلات جوهرية في

الملف النووي يدفعان مجدداً نحو إعادة تفعيل الخيار العسكري بصورة أكثر جدية. ووفقاً للمسؤولين الأمريكيين، فإن الرئيس لا يزال يفضل المسار التفاوضي، غير أن تعثر المحادثات والعروض الإيرانية غير الكافية يدفعان دوائر صنع القرار في واشنطن إلى دراسة بدائل عسكرية محتملة. وفي هذا السياق، من المتوقع أن يعقد الرئيس الأمريكي اجتماعاً مع كبار أعضاء فريق الأمن القومي في غرفة العمليات بالبيت الأبيض لبحث الخيارات العسكرية ضد إيران، بعدما أجرى أيضاً اتصالاً مع رئيس الوزراء الإسرائيلي تناول تطورات الوضع الإيراني. كما كشفت المعطيات أن الرئيس الأمريكي عقد يوم السبت اجتماعاً آخر مع أعضاء فريق الأمن القومي في نادي الغولف الخاص به في ولاية فرجينيا، بحضور نائب الرئيس، والمبعوث الخاص للبيت الأبيض، ووزير الخارجية، ومدير وكالة الاستخبارات المركزية، وهو ما يعكس أن الإدارة الأمريكية تعمل بالتوازي على إبقاء المسار الدبلوماسي مفتوحاً والاستعداد في الوقت نفسه لسيناريوهات تصعيد عسكري محتملة. وفي الجانب الاقتصادي، انعكس هذا التوتر مباشرة على الأسواق العالمية، حيث ارتفعت أسعار النفط في بداية التداولات بأكثر من اثنين في المئة، ليصل خام برنت إلى نحو ١١١ دولاراً للبرميل، في مؤشر واضح على مخاوف الأسواق من استمرار الحرب وتهديد أمن الطاقة وعدم وضوح مستقبل الممرات الحيوية للنقل في الخليج العربي. وعلى الصعيد الدبلوماسي، تواصل باكستان لعب دور الوسيط الرسمي بين الولايات المتحدة وإيران، إذ أجرى وزير الداخلية الباكستاني لقاءات في طهران مع مسؤولين إيرانيين لبحث إمكانات التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب، بينما كثف رئيس الوزراء القطري اتصالاته مع نظيره الباكستاني ووزير الخارجية الإيراني في إطار جهود الوساطة. ورغم تأكيد الرئيس الأمريكي أنه ما يزال يعتقد بأن إيران ترغب في التوصل إلى اتفاق وينتظر مقترحاً إيرانياً محدثاً "أفضل من السابق"، فإنه امتنع عن تحديد مهلة زمنية واضحة، مكتفياً بالتشديد على أن "الساعة تتحرك" وأن على طهران التحرك سريعاً وإلا "فلن يتبقى لها شيء". وفي موازاة ذلك، زادت حادثة استهداف محطة براكة النووية في الإمارات من مستوى القلق الإقليمي، بعدما أعلنت وزارة الدفاع الإماراتية أن إحدى ثلاث طائرات مسيّرة دخلت المجال الجوي من الجهة الغربية أصابت مولداً كهربائياً خارج النطاق الداخلي للمحطة، بينما جرى اعتراض الطائرتين الأخريين. وأكدت السلطات الإماراتية أن مستويات السلامة الإشعاعية لم تتأثر، لكنها وصفت الهجوم بأنه تصعيد خطير وانتهاك للقوانين والأعراف الدولية، خاصة إذا ثبت تنفيذه بصورة مباشرة أو عبر وكلاء تابعين لجهة إقليمية رئيسية.

https://www.axios.com/١٧/٠٥/٢٠٢٦/trump-iran-warning-harder-

Carnegie Endowment

التداعيات غير المقصودة لاستراتيجية إيران غير المتماثلة وحرب الذكاء الاصطناعي الأمريكية

تكتسب الحرب مع إيران أهمية خاصة من زاويتين أساسيتين: الأولى تتعلق بالاستخدام الواسع للحرب غير المتماثلة على نطاق إقليمي ودولي، والثانية ترتبط بالاعتماد المتزايد للولايات المتحدة وإسرائيل على أنظمة الذكاء الاصطناعي في عمليات الرصد وتحديد الأولويات وتنفيذ الضربات. ورغم أن الحرب القائمة على الذكاء الاصطناعي أو تكتيكات القتال غير المتماثل ليست ظواهر جديدة بالكامل، فإن هذه المواجهة كشفت عن مستوى غير مسبوق من دمج هذين البعدين، بما قد يعيد تشكيل العقائد العسكرية المستقبلية لدى الدول الضعيفة والقوى الكبرى على حد سواء. وتعود جذور الاستراتيجية غير المتماثلة الإيرانية إلى تجربة الحرب العراقية ــ الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، حين أدى سقوط نظام الشاه إلى تقييد وصول طهران إلى الأسلحة الأمريكية وقطع الغيار والأنظمة المتقدمة، ما دفعها إلى تطوير صناعات عسكرية محلية منخفضة الكلفة، خاصة في مجال الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية. وقد ظهر أول نموذج من طائرات "مهاجر-١" عام ١٩٨٥، ثم "أبابيل-١" عام ١٩٨٦، وبحلول عام ٢٠٢٦ كانت إيران قد راكمت ترسانة ضخمة من المسيّرات والصواريخ، إذ أشارت التقديرات إلى امتلاكها آلاف الطائرات المسيّرة، وربما ما يصل إلى ثمانين ألفاً، إضافة إلى ما بين ٢٥٠٠ و٤٠٠٠ صاروخ باليستي. وتبلغ تكلفة إنتاج الطائرة المسيّرة "شاهد-١٣٦" ما بين ٢٠ و٥٠ ألف دولار فقط، بينما تتراوح تكلفة الصواريخ الباليستية بين مليون ومليوني دولار، وهي أرقام تقل كثيراً عن كلفة أنظمة الاعتراض الأمريكية مثل "باتريوت" و"ثاد". وخلال الأسبوع الأول من الحرب، أطلقت إيران أكثر من ألفي طائرة مسيّرة وخمسمئة صاروخ باليستي نحو أهداف أمريكية وإقليمية، فيما تجاوز إجمالي الهجمات حتى وقف إطلاق النار ١٣٠٠ صاروخ و٤٤٠٠ هجوم بالمسيّرات. ورغم اعتراض نسبة كبيرة من الهجمات الأولى أو إخفاق بعضها، فإن دقة الضربات تحسنت تدريجياً، وأظهرت تقارير لاحقة تعرض ما لا يقل عن ٢٢٨ منشأة أو معدة عسكرية في الشرق الأوسط للتدمير أو الضرر، من بينها طائرة إنذار مبكر من طراز E-٣ بقيمة ٥٤٠ مليون دولار، وطائرة Triton-MQ ٤C بقيمة ٢٤٠ مليون دولار، ونحو أربع وعشرين طائرة Reaper ٩-MQ بكلفة تجاوزت ٧٠٠ مليون دولار، إضافة إلى رادار AN/TPY-٢ بقيمة ٣٠٠ مليون دولار في الأردن. ولم تقتصر الاستراتيجية الإيرانية على الأهداف العسكرية، بل اعتمدت أيضاً على "التمدد الأفقي" نحو المنشآت الاقتصادية الحيوية، حيث استُهدفت البنى التحتية للطاقة والمطارات والمناطق السكنية والمنشآت الدبلوماسية وحقول النفط ومحطات تحلية المياه في البحرين والعراق والكويت وعُمان وقطر والسعودية والإمارات. وقد تعرض أكثر من ثمانين مرفقاً للطاقة للضربات، وأصيب ثلثها بأضرار جسيمة، فيما أدت الهجمات إلى تعطيل ١٧ في المئة من صادرات الغاز الطبيعي المسال القطرية، مسببة خسائر سنوية تُقدّر بنحو عشرين مليار دولار. وفي نهاية المطاف، تمكنت إيران من إغلاق مضيق هرمز باستخدام الألغام البحرية والطائرات المسيّرة والزوارق الهجومية والصواريخ المضادة للسفن. وعلى الرغم من الخسائر الهائلة التي تكبدتها إيران، بما في ذلك تدمير جزء كبير من قيادتها العليا، وإضعاف قواتها البحرية، وخسائر اقتصادية بلغت ٢٧٠ مليار دولار تعادل ٥٧ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي، إضافة إلى مقتل ما لا يقل عن ١٧٠٠ شخص، فإن قدراتها الصاروخية والمسيّرة بقيت أكثر صموداً مما كان متوقعاً. ويُحتمل أن يدفع ذلك دول المنطقة نحو سباق جديد لإنتاج المسيّرات منخفضة الكلفة، كما أن تطبيع استهداف البنى التحتية المدنية قد يسرّع تآكل قواعد القانون الإنساني الدولي ويغذي مساراً تصاعدياً من انتهاكات قواعد الحرب. وفي المقابل، واجهت الولايات المتحدة أعباء دفاعية هائلة؛ إذ استُهلك أكثر من ٨٠٠ صاروخ باتريوت في الأيام الأولى فقط، بينما تبلغ تكلفة الصاروخ الاعتراضي PAC-٣ نحو ٣٫٧ ملايين دولار، وصاروخ "ثاد" نحو ١٢٫٧ مليون دولار. وقد قُدرت كلفة الحملة الأمريكية بما يتراوح بين مليار ومليارَي دولار يومياً، وبأكثر من ٢٥ مليار دولار إجمالاً، فضلاً عن استهلاك أكثر من ألف صاروخ "توماهوك" ونحو نصف مخزون الصواريخ الجوالة الشبحية بعيدة المدى. أما البعد الآخر للحرب فتمثل في الدور الواسع للذكاء الاصطناعي، حيث استخدم نظام "Maven" القائم على النماذج اللغوية المتقدمة لدمج البيانات الاستخباراتية، وتحديد الأهداف في الزمن الحقيقي، وإنتاج إحداثيات الضربات، واقتراح نوع السلاح المناسب. وقد تمكنت الولايات المتحدة خلال الساعات الأربع والعشرين الأولى من تدمير أكثر من ألف هدف، ليرتفع العدد إلى أكثر من ثلاثة عشر ألف هدف حتى وقف إطلاق النار. غير أن هذا التسارع في "سلسلة القتل" أدى إلى تقليص مستوى الرقابة البشرية وزيادة مخاطر الخطأ وسقوط الضحايا المدنيين، حيث تحدثت تقارير عن تضرر ما لا يقل عن ٢٢ مدرسة و١٧ مركزاً طبياً، فيما أشارت روايات أخرى إلى أرقام أعلى بكثير بلغت ٧٦٣ مدرسة و٣١٦ منشأة صحية. والخلاصة الأساسية لهذه الحرب أنها لا تدفع فقط نحو تسريع سباق الطائرات المسيّرة منخفضة الكلفة، بل تسرّع أيضاً سباق التسلح القائم على الذكاء الاصطناعي، وفي ظل غياب قواعد دولية واضحة لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال العسكري، فإن مخاطر توسيع نطاق الأذى اللاحق بالمدنيين وتآكل مبدأ ضبط النفس في الحروب مرشحة للتصاعد بصورة خطيرة.

https://carnegieendowment.org/research/٠٥/٢٠٢٦/the-

Crisis Group

«التوازن الاستراتيجي» تحت الضغط: مصر والحرب الأمريكية ـ الإسرائيلية ضد إيران

وضعت الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية ضد إيران مصر في موقع معقد ومزدوج الحساسية. فمن جهة، تسعى القاهرة إلى إنهاء سريع للحرب، لأن إضعاف إيران بصورة حادة أو انهيارها قد يؤدي إلى حالة طويلة من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ويزيد من جرأة إسرائيل على الحدود الشمالية الشرقية لمصر، كما قد يفاقم الضغوط الاقتصادية الإقليمية. ومن جهة أخرى، تجد مصر نفسها مضطرة إلى إظهار التضامن مع شركائها الخليجيين الذين يتعرضون لهجمات إيرانية، وهم الشركاء الذين تمثل استثماراتهم ودعمهم المالي ركائز أساسية لاستقرار الاقتصاد المصري، ويطالبون اليوم بموقف مصري أكثر وضوحاً وتشدداً

تجاه طهران. وتكمن حساسية هذا المأزق في البعد الاقتصادي تحديداً، إذ أودعت السعودية والكويت نحو ٥/٣ و٤ مليارات دولار على التوالي في البنك المركزي المصري، فيما ضخت الإمارات نحو ٣٥ مليار دولار في الاقتصاد المصري عبر صفقة عقارية ضخمة، بينما أعلنت قطر التزامها باستثمارات تصل إلى ٢٩/٧ مليار دولار. وتعكس هذه الأرقام محدودية هامش المناورة لدى القاهرة تجاه أي تراجع محتمل في الدعم الخليجي، لأن أي انخفاض في التدفقات المالية قد يضع الاقتصاد المصري الهش أمام أزمة حادة. ومنذ اندلاع الحرب، تحركت مصر عبر قنوات دبلوماسية واستخباراتية لتسهيل التواصل غير المباشر بين واشنطن وطهران، بالتنسيق مع تركيا وباكستان والسعودية، مع تولي إسلام آباد دور الوسيط الرئيسي بطلب من إيران، بينما اضطلعت القاهرة وأنقرة بدور الدعم السياسي ونقل الرسائل. وتهدف هذه الجهود إلى احتواء التصعيد، وحماية الحلفاء الخليجيين، وخلق قدر من التماسك العربي لموازنة النفوذ الإسرائيلي في المنطقة. وتستند المقاربة المصرية إلى مفهوم "التوازن الاستراتيجي"، أي تجنب الانخراط في تحالفات تؤدي إلى عزل طرف إقليمي بالكامل، مع السعي في الوقت ذاته إلى تنويع الشراكات الدولية والإقليمية. ويعكس هذا التوجه حدود القوة المصرية الواقعية؛ فمصر، التي تجاوز عدد سكانها ١١٨ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ وتتمتع بموقع جيوسياسي محوري بين آسيا وأفريقيا، تبقى دولة لا يمكن تجاوزها إقليمياً، لكنها تعاني في الوقت نفسه من أزمة مالية تحد من قدرتها على ممارسة نفوذ عسكري أو اقتصادي واسع. كما أن تجربة التدخل المكلف في اليمن خلال ستينيات القرن الماضي، والحروب المتعاقبة مع إسرائيل، دفعت القاهرة إلى تجنب الانخراط المباشر في الصراعات، إلا في الحالات التي تشعر فيها بتهديد مباشر لأمنها الحدودي، كما في ليبيا والسودان وملف سد النهضة الإثيوبي. ويعزز الضغط الداخلي هذا الحذر؛ فالرأي العام المصري ينظر في معظمه إلى الحرب باعتبارها نتيجة للسياسات الأمريكية والإسرائيلية، ويرفض دخول البلاد في مواجهة عسكرية مباشرة، بينما تتركز المخاوف الشعبية على التداعيات الاقتصادية. فقبل اندلاع الحرب، كانت المؤشرات الاقتصادية المصرية تشهد تحسناً نسبياً، حيث بلغ النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ٥/٣ في المئة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٥، وانخفض التضخم من ذروته البالغة ٣٨ في المئة في سبتمبر ٢٠٢٣ إلى ١١/٩ في المئة في يناير ٢٠٢٦، كما حققت السياحة إيرادات قياسية بلغت ١٦/٧ مليار دولار، وارتفعت الاحتياطيات الأجنبية من ٤٠/٣ مليار دولار في مارس ٢٠٢٤ إلى ٥٣/٨ مليار دولار في مارس ٢٠٢٦. غير أن الحرب هددت هذه المكاسب، بعدما تراجعت إيرادات قناة السويس بنسبة ٣٨ في المئة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦ نتيجة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وباب المندب، كما تدهورت قيمة الجنيه المصري من نحو ٤٨ إلى ٥٥ مقابل الدولار، وارتفعت تكاليف الطاقة، واضطرت الحكومة إلى تقليص استهلاك الكهرباء وفرض قيود على ساعات النشاط التجاري ورفع أسعار الوقود. ورغم زيارات التضامن التي قام بها الرئيس المصري إلى العواصم الخليجية وإرسال طائرات مقاتلة وقوات إلى المنطقة، لا تزال بعض الدوائر الخليجية ترى أن موقف القاهرة لا يرقى إلى مستوى التهديد الوجودي الذي تمثله إيران للنموذج الأمني والاقتصادي الخليجي، خصوصاً في ظل قدرة طهران المحتملة على التأثير في حركة الملاحة عبر مضيق هرمز واستهداف البنى التحتية الحيوية والسياحة والاستثمار. وفي المحصلة، تشير التقديرات إلى أنه كلما طال أمد الحرب أو اتسع نطاقها، ازدادت صعوبة حفاظ مصر على موقفها الحالي، وقد تجد نفسها عالقة بين الضغوط الخليجية والأزمة الاقتصادية واحتمال الانجرار إلى تحالف معادٍ لإيران. ومع ذلك، فإن ممارسة ضغوط مفرطة على القاهرة قد تأتي بنتائج عكسية، لأن أي اضطراب اقتصادي أو سياسي واسع في مصر سيشكل تهديداً أكبر بكثير لأمن الخليج من استمرار السياسة المصرية الحذرة والمتوازنة.

https://www.crisisgroup.org/cmt/middle-east-north-africa/egypt/

CFR

لماذا يعيد مزيد من حلفاء واشنطن النظر في علاقاتهم مع الصين؟

أدت عودة دونالد ترامب إلى السلطة وتصاعد حالة عدم اليقين في السياسة الخارجية الأمريكية إلى دفع عدد من حلفاء واشنطن في أوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ نحو فتح أو تعزيز قنوات التواصل مع الصين. وتتمثل الرسالة الأساسية لهذه التحركات في أن الولايات المتحدة، عندما تبدو شريكاً تجارياً وأمنياً أقل قابلية للتنبؤ، تدفع حلفاءها إلى البحث عن خيارات إضافية وتقليل مستويات الاعتماد الأحادي عليها. ومنذ عام ٢٠٢٥، التقى قادة تسعة من أبرز حلفاء الولايات

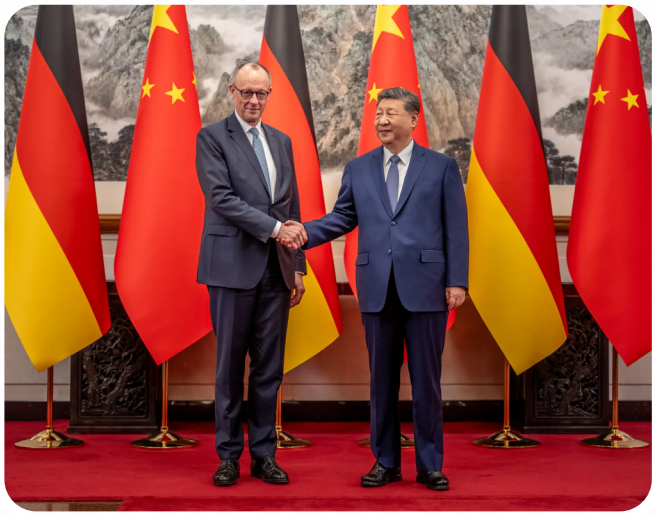

المتحدة بالرئيس الصيني في بكين، وهم قادة أستراليا وكندا وفرنسا وفنلندا وألمانيا وإيرلندا وكوريا الجنوبية وإسبانيا وبريطانيا. وبينما اعتادت بعض هذه الدول، مثل أستراليا وفرنسا وألمانيا، الحفاظ على تواصل منتظم مع الصين، فإن تصاعد مستوى هذه اللقاءات في حالات أخرى كان لافتاً؛ إذ شكلت زيارة رئيس الوزراء البريطاني إلى بكين في يناير ٢٠٢٦ أول زيارة من نوعها منذ عام ٢٠١٨، كما زار رئيس وزراء فنلندا الصين لأول مرة منذ عام ٢٠١٧، فيما قام ملك إسبانيا بأول زيارة دولة إلى الصين بعد انقطاع دام ثمانية عشر عاماً. ويرتبط هذا التوجه أساساً بتراجع الثقة في الولايات المتحدة بوصفها شريكاً مستقراً، لا سيما بعد فرض إدارة ترامب تعريفات جمركية غير مسبوقة على شركائها التجاريين، واعتمادها خطاباً وسياسات عسكرية أكثر هجومية، شملت التهديد بضم غرينلاند، والتلويح باعتقال نيكولاس مادورو، والانخراط في الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية ضد إيران، وهي الحرب التي تسببت في اضطرابات واسعة في أسواق الطاقة العالمية. وفي هذا المناخ، أظهرت استطلاعات للرأي في كندا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا أن شريحة من الرأي العام، وخصوصاً بين الشباب، باتت تميل بدرجة أكبر إلى تقليص الاعتماد على الولايات المتحدة والانفتاح بصورة أوسع على الصين.وتركزت المحادثات بين حلفاء واشنطن وبكين على ملفات التجارة والطاقة والتكنولوجيا والحوكمة العالمية والتواصل بين الشعوب. فالصين تُعد الشريك التجاري الأكبر لكل من أستراليا وألمانيا وكوريا الجنوبية، كما تأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة بالنسبة إلى كندا وبريطانيا. وفي هذا الإطار، اتفقت أستراليا والصين على مراجعة اتفاقية التجارة الحرة بينهما، بينما تعهدت كوريا الجنوبية بإنهاء المرحلة الثانية من مفاوضات التجارة الحرة مع الصين قبل نهاية العام. أما كندا، فقد حددت هدفاً يتمثل في زيادة صادراتها إلى الصين بنسبة خمسين في المئة بحلول عام ٢٠٣٠، في حين خفضت بكين الرسوم الجمركية على زيت الكانولا من ٨٥ في المئة إلى ١٥ في المئة. وبعد زيارة رئيس الوزراء البريطاني، خفضت الصين أيضاً التعرفة الجمركية على الويسكي الاسكتلندي إلى خمسة في المئة، وهي خطوة يُتوقع أن تدر على الاقتصاد البريطاني ما يقارب أربعمئة مليون دولار خلال خمس سنوات. كما اكتسب التعاون في مجالات الطاقة النظيفة والسيارات الكهربائية أهمية متزايدة، خصوصاً بعدما استحوذت الصين في عام ٢٠٢٤ على أكثر من أربعين في المئة من القدرة العالمية للطاقة المتجددة، ومع ارتفاع أسعار النفط والغاز نتيجة الحرب مع إيران، أصبحت الشراكات في مجالات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والبطاريات والسيارات الكهربائية أكثر جاذبية لحلفاء الولايات المتحدة. وفي هذا السياق، سمحت كندا بدخول ما يصل إلى ٤٩ ألف سيارة كهربائية صينية بتعرفة جمركية تبلغ ٦,١ في المئة، بعد أن كانت قد فرضت سابقاً رسوماً بنسبة ١٠٠ في المئة انسجاماً مع السياسة الأمريكية. ومع ذلك، لا تعني هذه التحركات حدوث تحول استراتيجي كامل نحو الصين، إذ لا تزال هذه الدول مندمجة بعمق في المنظومة التكنولوجية والأمنية الأمريكية، كما أن التعاون مع بكين في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا ما يزال محدوداً وغير تفصيلي. كذلك فإن الدعوات المشتركة إلى التعددية ودعم الأمم المتحدة تحمل في جانب منها بعداً رمزياً، خصوصاً في ظل الانتقادات الموجهة إلى الصين بشأن ملفات مثل أوكرانيا وحقوق الإنسان. وعليه، فإن هذه اللقاءات تعكس بدرجة أكبر حالة استياء الحلفاء من تقلبات السياسة الأمريكية ومحاولتهم بناء خيارات موازية ومكملة، أكثر مما تعكس إعادة اصطفاف كاملة في النظام الدولي، وهو ما قد يمنح الصين في الوقت ذاته مساحة أوسع لتعزيز نفوذها داخل النظام العالمي.

https://www.cfr.org/articles/why-are-more-u-s-allies-exploring-ties-

Baker Institute

النزوح طويل الأمد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أصبحت ظاهرة النزوح طويل الأمد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية والسياسية والحوكمية تعقيداً في العالم المعاصر. فعلى المستوى الدولي، يستمر وضع اللاجئين في المتوسط نحو عشرين عاماً، بينما تتجاوز فترات النزوح الداخلي بالنسبة لكثير من الأفراد عشرة أعوام، الأمر الذي يجعل احتياجات النازحين تتجاوز نطاق المساعدات الطارئة التقليدية كالغذاء والمأوى، لتشمل الأمن الاقتصادي، وسبل العيش المستدامة، والسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، والحماية القانونية. غير أن البنية التقليدية لمنظومة المساعدات الإنسانية لم تُصمَّم أساساً للتعامل مع هذا النوع من الأزمات الممتدة والمعقدة. وتكمن الإشكالية الرئيسية في الفجوة القائمة بين الطبيعة الطويلة الأمد للنزوح وبين الآليات القصيرة الأجل التي تحكم أنظمة الإغاثة الدولية. فرغم المبادرات العالمية الهادفة إلى إصلاح العمل الإنساني، ومنها مبادرة "الصفقة الكبرى" لعام ٢٠١٦، لا تزال المنظومة الحالية تعاني من نقص التمويل، وتعقيد البنى البيروقراطية، وتراجع الاهتمام الدولي مع مرور الوقت. وقد تفاقمت هذه الأزمة بعد إغلاق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عام ٢٠٢٥، وهي الجهة التي كانت تُعد أكبر ممول للمساعدات الإنسانية في العالم. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أعادت الأزمة السورية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية تشكيل مشهد النزوح بصورة جذرية؛ فحتى بعد سقوط نظام الأسد أواخر عام ٢٠٢٤، ما تزال عودة اللاجئين والنازحين السوريين غير مؤكدة، فيما يقيم نحو ٥/٥ ملايين سوري في حالة لجوء داخل لبنان وتركيا والأردن. وفي اليمن، أدت الحرب المستمرة منذ عام ٢٠١٥ إلى نزوح داخلي يطال ٤/٥ ملايين شخص، بينما يحتاج أكثر من ٦/٢١ مليون إنسان إلى مساعدات إنسانية. أما العراق، فرغم انتهاء الحرب مع تنظيم داعش منذ سنوات، فلا يزال يضم أكثر من مليون نازح داخلي، كثير منهم عاجزون عن العودة الكاملة أو الاندماج المستدام في المجتمعات الجديدة. وفي السودان، تسببت الحرب الأهلية منذ عام ٢٠٢٣ في أكبر أزمة نزوح على مستوى العالم، لكنها ما تزال تعاني من محدودية الاهتمام والتمويل الدوليين. كما يواصل الفلسطينيون معايشة أطول حالة لجوء في التاريخ الحديث، وهي أزمة تفاقمت بصورة حادة بعد حرب عام ٢٠٢٣ بين إسرائيل وحماس وما رافقها من دمار واسع في غزة وتشريد ما يقارب مليوني شخص. وعلى مستوى السياسات العامة، تواجه عملية دمج اللاجئين في الدول المضيفة عقبات متعددة تشمل القيود المفروضة على الوصول إلى العمل الرسمي، والتعليم، وامتلاك الأصول، والخدمات العامة. ففي لبنان، وفي ظل غياب سياسات رسمية فعالة للدمج أو الحماية، اعتمد اللاجئون السوريون على استراتيجيات البقاء، وشبكات التضامن المحلي، والبنى غير الرسمية، ما أوجد نمطاً من "الاندماج البراغماتي". ومع ذلك، لا تزال المنظمات التي يقودها اللاجئون تواجه فجوة واسعة بين الخطاب الدولي حول "توطين المساعدات" وبين الواقع الفعلي لتخصيص الموارد. كما أن الحلول التقليدية المستدامة، والمتمثلة في العودة الطوعية، أو الاندماج المحلي، أو إعادة التوطين، تواجه تحديات كبيرة في التطبيق العملي. ففي دول مثل الإمارات، حيث لا يوجد نظام رسمي شامل للجوء أو إعادة التوطين، يمكن للمسارات التكميلية أن تسهم جزئياً في سد فجوات الحماية. وفي تركيا، يبقى منح الجنسية الاستثنائية لبعض لاجئي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا انتقائياً وغير متكافئ، ولا يوفر وحده ضماناً للاندماج طويل الأمد. كذلك تظل قضية العودة شديدة التعقيد، خاصة بالنسبة إلى جيل "١/٥" من اللاجئين السوريين في الأردن، وهم أولئك الذين غادروا سوريا في مرحلة المراهقة وقضوا معظم حياتهم في المنفى، ما يجعل تصورهم لمعنى العودة مختلفاً وأكثر تعقيداً. ويُعد استعادة حقوق الملكية في سوريا شرطاً محورياً لتحقيق عودة مستدامة، فيما تشير تجارب العراق والبوسنة إلى أن إنشاء آليات واسعة لمعالجة دعاوى الملكية قد يكون ضرورياً لضمان عودة فعالة وآمنة. وفي الوقت نفسه، تلجأ بعض الحكومات إلى استخدام استضافة اللاجئين كأداة ضمن "دبلوماسية الهشاشة"، عبر إبراز أزمات النزوح والتغير المناخي لاستقطاب التمويل الخارجي دون أن يقود ذلك بالضرورة إلى تعزيز القدرة طويلة الأمد على الصمود. ومن ثم، فإن معالجة أزمة النزوح الممتد تتطلب إعادة هيكلة منظومة المساعدات الإنسانية، ودعم المبادرات المحلية، وتوسيع المسارات التكميلية لإعادة التوطين، واعتماد دبلوماسية أكثر واقعية، وصياغة سياسات تنظر إلى اللاجئين بوصفهم فاعلين أساسيين في عمليات البقاء والتكيف وإعادة البناء الاجتماعي، لا مجرد متلقين للمساعدات.

https://www.bakerinstitute.org/research/protracted-displacement-

خلاصة وتحليل خبير:

تشير مجموعة السرديات النخبوية والتحليلية حول التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط إلى مشهد إقليمي تتعرض فيه البُنى الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية التقليدية لضغوط غير مسبوقة. ويتمحور الخطاب التحليلي السائد حول أن الحرب الأمريكية ــ الإسرائيلية ضد إيران لم تعد مجرد مواجهة عسكرية محدودة، بل تحولت إلى اختبار شامل لبنية الأمن الخليجي، ولمكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي، ولسلوك القوى المتوسطة، ولمستقبل العلاقات العربية ـ الإسرائيلية، وأمن الطاقة، ومسارات التجارة العالمية، وحتى لقواعد الحروب الحديثة نفسها. وفي هذا السياق، لم يعد الشرق الأوسط مجرد ساحة تنافس بين القوى الكبرى، بل بات مختبراً لقياس قدرة النظام العالمي ما بعد الأمريكي ــ أو على الأقل النظام الأقل ثقة بواشنطن ــ على الاستمرار. وتبرز هنا أزمة نموذج الأمن التقليدي في الخليج، إذ ترى التحليلات أن دول الخليج اعتمدت طوال قرن كامل على "شراء الأمن" من الخارج، أولاً من بريطانيا ثم من الولايات المتحدة، غير أن الحرب الأخيرة أظهرت أن الوجود العسكري الأمريكي لم يعد مجرد مظلة حماية، بل أصبح أحد عوامل زيادة الهشاشة الأمنية. فاستهداف البنية التحتية للطاقة، والموانئ، والمطارات، والفنادق، ومراكز البيانات، ومحطات تحلية المياه، وحتى محيط محطة براكة النووية في الإمارات، قوض فكرة أن الخليج قادر على الجمع بين كونه مركزاً عالمياً للاستثمار وبين البقاء بمنأى عن تداعيات الحروب الإقليمية. كما أن التهديدات المرتبطة بالمسيّرات والصواريخ واحتمالات إغلاق مضيق هرمز دفعت إلى التساؤل حول مدى قدرة نموذج التنمية الخليجي على الصمود في بيئة إقليمية عالية المخاطر. ولم يعد مضيق هرمز مجرد ممر جيوسياسي، بل تحول إلى أداة لإعادة تعريف أولويات الولايات المتحدة والصين وأوروبا ودول الخليج والأسواق العالمية، خصوصاً مع تأثير أي توتر فيه على أسعار النفط، وأسواق آسيا، وتكاليف التأمين والنقل، وسلاسل التوريد الدولية، وهو ما يفسر المبادرات الاقتصادية الخليجية الرامية إلى تقييم تأثير الحرب على القطاع الخاص والاستثمار وسوق العمل واستمرارية الأعمال.

وفي السياق ذاته، تعيد هذه السرديات تعريف دور إيران بوصفها في آن واحد دولة متضررة وقوة قادرة على الصمود عبر استراتيجيات غير متماثلة تعتمد على الطائرات المسيّرة منخفضة الكلفة، والصواريخ الباليستية، والألغام البحرية، واستهداف الأهداف الاقتصادية الحساسة، بما يرفع كلفة الحرب على خصومها الأكثر تفوقاً تكنولوجياً. كما كشفت الحرب عن تحولات عميقة في طبيعة الحروب الحديثة، خصوصاً مع الاستخدام المكثف للذكاء الاصطناعي من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل في تحديد الأهداف وإدارة العمليات العسكرية بوتيرة غير مسبوقة، الأمر الذي أثار أسئلة أخلاقية وقانونية بشأن تقلص الدور البشري في قرارات القتل والمسؤولية عن الأخطاء والضحايا المدنيين. وتوازي ذلك مع تصاعد أزمة الثقة بالحليف الأمريكي، إذ باتت دول أوروبية وآسيوية وخليجية تنظر إلى واشنطن باعتبارها قوة ضرورية لكنها أقل قابلية للاعتماد الكامل عليها، ما دفع العديد منها إلى تنويع شراكاتها والانفتاح بصورة أكبر على الصين أو تعزيز الأطر الإقليمية المستقلة. وتُعد مصر نموذجاً واضحاً لهذه السياسة التوازنية، فهي تسعى إلى إنهاء الحرب والحفاظ على قنوات الاتصال مع طهران، لكنها في الوقت نفسه تعتمد اقتصادياً على الدعم والاستثمارات الخليجية، الأمر الذي يفرض عليها تجنب الانخراط في أي مواجهة مباشرة مع إيران بسبب الكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الباهظة. كما تشير التحليلات إلى بروز محاولات لتشكيل أطر إقليمية جديدة تضم مصر وتركيا والسعودية وباكستان، بهدف بناء توازنات عربية ــ إسلامية أكثر استقلالاً عن واشنطن، رغم ما يواجه هذه المشاريع من تناقضات ومصالح متعارضة. وفي المقابل، تواجه إسرائيل تحديات متزايدة على مستوى صورتها الإقليمية، سواء في لبنان حيث لا تبدو اتفاقات التهدئة كافية لاستعادة الثقة، أو داخل إسرائيل نفسها مع تصاعد النزاعات السياسية والتشريعات المثيرة للجدل. وفي المحصلة النهائية، تتفق هذه السرديات على أن الشرق الأوسط دخل مرحلة جديدة لم تعد فيها أي دولة قادرة على ضمان أمنها أو نفوذها أو استقرارها الاقتصادي عبر الاعتماد على معادلات الماضي، بل باتت المنطقة تتجه نحو نظام إقليمي أكثر تعقيداً وكلفة وأقل قابلية للتنبؤ.

حولنا:

مركز دراسات الشهيد الخامس هو مؤسسة بحثية مستقلة تركز على تحليل قضايا العراق والمنطقة في مجالات السياسة الداخلية والخارجية، والاقتصاد، والثقافة. يعتمد المركز على فريق من الخبراء والباحثين المتمرسين لدراسة الأوضاع الداخلية والخارجية في العراق، بهدف توفير منصة لتحليل عميق وشامل لدور العراق في المعادلات الإقليمية والدولية. يسعى المركز، من خلال الأبحاث الأكاديمية، والمقالات التحليلية، والجلسات التخصصية، إلى تعزيز فهم أفضل للاتجاهات المختلفة داخل العراق، ويهدف إلى تقديم رؤى استراتيجية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة في البلاد.